النسخة الثانية من منتدى الرباط للسياسات 2026

17 - 18 دجنبر 2026 | الرباط، المغرب

من تنظيم: المعهد المغربي لتحليل السياسات

العقد الاجتماعي الهشّ
المجتمع و الدولة والثقة في المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إرشادات تقديم الأوراق البحثية

- **الصيغة المطلوبة:** ملخص تفصيلي (من 500 إلى 1000 كلمة) / بحث كامل (من 5000 إلى 7000 كلمة)
- **اللغات المقبولة**: العربية أو الإنجليزية
- **آخر أجل لتلقي المساهمات** : 30 مارس 2026
- **إشعار القبول للمساهمات المنتقاة**: 30 أبريل 2026
- **تاريخ تسليم النسخ النهائية**: 15 غشت 2026

أزمة العقد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شهدت السنوات الأخيرة موجةً من الانتفاضات الشعبية في عدد من دول المنطقة، ما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين في حكوماتهم. ويُرجع بعض المراقبين جذور هذه الأحداث إلى طبيعة العلاقة التي تشكّلت بين الدولة والمجتمع عقب استقلال هذه الدول خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، أي إلى طبيعة العقد الاجتماعي الذي تأسس في تلك المرحلة[1]. فقد ركزت الحكومات التي تولّت السلطة آنذاك على توفير المنافع الاجتماعية، في مقابل الحدّ من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية والاقتصادية الأساسية. ومع مرور الوقت، أدّت الزيادة السكانية والظروف الاقتصادية الصعبة إلى إضعاف هذا النموذج من الحكامة، مما ولّد حالة من السخط العام تجاه الحكومات ومؤسساتها.

تواجه المنطقة اليوم تحديات متعدّدة ناجمة عن هشاشة هذا العقد الاجتماعي وضعف استدامته. وتتجذر هذه التحديات في الطابع الريعي لبعض الدول، وفي عدم الاستقرار السياسي في دول أخرى، إضافةً إلى تزايد الهشاشة أمام الجوائح الصحية وتغير المناخ. كما أصبحت الفرص الاقتصادية للمواطنين أكثر تقييدًا بفعل البُنى السلطوية العمودية وشبكات النفوذ الحصرية بين بعض الفاعلين الاقتصاديين والنخب السياسية، مما عمّق اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية[2].ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا الفساد وغياب الشفافية وهيمنة النخب على الموارد، إلى جانب القمع السياسي، من أبرز مظاهر الأزمة الراهنة، مما أدّى إلى تدهور مستويات الثقة في الحكومات ودفع المواطنين إلى المطالبة بالتغيير السياسي.

1 - Loewe, M., Zintl, T., &Houdret, A. (2021). العقد الاجتماعي كأداة للتحليل: مقدّمة للعدد الخاص حول "تأطير تطوّر العقود الاجتماعية الجديدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". مجلة التنمية العالمية (World Development)، العدد 145، ص. 104982.

2- Gasmi, F., Kouakou, D., Noumba Um, P., & Rojas Milla, P. (2023). تحليل تجريبي للعقد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودور الرقمنة في تحوّله.

لقد مثّلت انتفاضات الربيع العربي لعام 2011 لحظة إعلان عن انهيار "العقد الاجتماعي" السائد في دول المنطقة؛ إذ أظهرت أن العقود الاجتماعية القائمة كانت أحادية الاتجاه، بعدما عبّر المواطنون بوضوح عن رفضهم لمرتكزات "الصفقات السلطوية" التقليدية[3]. وعقب هذه الأحداث، بدأت عملية إعادة النظر في العقود الاجتماعية القائمة، لا سيما في تونس التي شهدت تغييرًا في النظام السياسي، وفي الأردن حيث حاول الملك إدارة المرحلة من خلال إصلاحات تدريجية محدودة. أما في مصر، فقد أُعيد إحياء العقد الاجتماعي التقليدي بعد عامين من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ولكن في صيغة أكثر سلطوية.بينما انزلقت دول أخرى مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا في نزاعات أهلية، ومن المرجّح أنها لن تستعيد الاستقرار إلا حين توافق مكوّناتها على عقد اجتماعي جديد[4].

وفي المغرب، أدى زخم الاحتجاجات بعد عام 2011 إلى تعديل الدستور، الذي أتاح هامشًا محدودًا من الانفتاح السياسي. غير أن هذا الانفتاح لم يستمر بالوتيرة نفسها، إذ عرف مساره تعثرات متكررة منذ عام 2016. ولم يؤدِّ دستور 2011 إلى تحول بنيوي عميق في منظومة الحكامة، إذ وبعد مرور نحو عقد من الزمن، برزت مؤشرات على إعادة تنظيم المجال السياسي، من خلال اعتماد مقاربات أمنية في تدبير الاحتجاجات، وتشديد ضبط الحقل الإعلامي، وتقييد بعض مظاهر الحريات العامة. كما ظلّ الاقتصاد المغربي يعاني من هشاشة بنيوية وعجزٍ عن استيعاب الشباب والعاطلين عن العمل، الأمر الذي أفضى إلى احتجاجات جديدة في مناطق مثل الريف وجرادة وغيرها منذ أواخر عام 2016[5].

وفي عام 2021، أصدر الملك محمد السادس توجيهاته لتشكيل لجنة خاصة لإعداد رؤية جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، تمثّلت في النموذج التنموي الجديد(Nouveau Modèle de Développement - NMD). وقد جاء تقديم هذا النموذج أيضًا استجابةً لتزايد السخط الشعبي إزاء محدودية التقدم في الإصلاحات الموعودة عام 2011، في سياق التحولات العميقة التي أحدثتها انتفاضات الربيع العربي في المنطقة. ويؤسس النموذج التنموي الجديد لمرتكزات عقد اجتماعي مُعاد تصوره، باعتباره مشروعًا وطنيًا جماعيًا وتشاركيًا، يقوم على ميثاق وطني للتنمية ونظام معزّز للحماية الاجتماعية يُشار إليه بالميثاق الاجتماعي أو العقد الاجتماعي (CSM 2021)[6].

ويرتبط الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتباطًا وثيقًا بالتحولات العالمية الكبرى؛ إذ تشهد مناطق عديدة من العالم أزمات متداخلة تُضعف قدرة الدول على الحفاظ على شرعيتها والوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها.

• الصدمات الجيوسياسية: أدّت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية للغذاء والطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار القمح بنسبة 50٪ عام 2022، وكانت منطقة شمال إفريقيا - إحدى أكثر المناطق اعتمادًا على الواردات -من بين الأكثر تضررًا[7]. كما كشفت الديون العمومية المتصاعدة، خاصة في مصر وتونس ولبنان، عن هشاشة أنظمة تقديم الخدمات الأساسية في ظل الصدمات الخارجية[8].

---

3 - Arab Fractures: Citizens, States, And Social Contracts.التصدّعات العربية: المواطنون، الدول، والعقود الاجتماعية.مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017، ص. 15.

4 - Loewe, M., Zintl, T., &Houdret, A. (2021). العقد الاجتماعي كأداة للتحليل: مقدّمة للعدد الخاص حول "تأطير تطوّر العقود الاجتماعية الجديدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". مجلة التنمية العالمية (World Development)، العدد 145، ص. 104982.

5 - https://mipa.institute/?p=7424&lang=en

6 - Houdret, A., & Furness, M. (2024). المنظمات الوسيطة، التعاون الدولي، وتحوّلات العقد الاجتماعي: النموذج التنموي الجديد في المغرب.مجلة سياسات البحر الأبيض المتوسط (Mediterranean Politics)، ص. 1-26.

7 - Kuhla, K., Puma, M. J., & Otto, C. (2024). كان التعاون الدولي عاملًا رئيسيًا في استقرار أسعار القمح بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.مجلة Communications Earth & Environment، المجلد 5، العدد 1، ص. 481.

8 - Sinani, A. فشل الدولة وأزمة الديون الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.https://www.cife.eu/Ressources/FCK/image/Theses/2025/GEGPA_Sinani_Thesis_2025.pdf

- **أزمة المناخ** :تُعد شمال إفريقيا من أكثر المناطق هشاشة مناخيًا على الصعيد العالمي. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التغير المناخي قد يؤدي بحلول عام 2050 إلى نزوح أكثر من 19 مليون شخص داخل المنطقة نتيجة التدهور البيئي[9]. ويعاني المغرب بالفعل من دورات جفاف متكرّرة وحادة تؤثر في سبل العيش الزراعية والأمن المائي. ولا يقتصر الضغط المناخي على تهديد سبل العيش فحسب، بل يُضعف كذلك مصداقية الحكومات التي تعجز عن التخفيف من آثاره أو التكيّف معه.
- **الاضطراب الاقتصادي**: اتسمت مرحلة التعافي بعد جائحة كوفيد-19 بتفاوتٍ واضح بين بلدان المنطقة. فقد بلغ معدل التضخم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 9.9٪ عام 2024[10]، ما أثّر بصورة غير متناسبة على الفئات الهشّة والفقيرة. كما أدّت ارتفاعات أسعار الفائدة وتدهور قيمة العملات المحلية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، في حين أن إصلاحات منظومة الدعم في إطار سياسات التقشف - غالبًا بطلب من المؤسسات المالية الدولية -أسهمت في إضعاف العقد الاجتماعي عبر تقليص شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الهشّة.
- **التحوّل الرقمي**: يحمل التحوّل الرقمي فرصًا وتحديات متزامنة. فمن جهة، يُعزّز الشفافية والمساءلة المجتمعية ويُسهم في تحسين جودة الخدمات العمومية. ومن جهة أخرى، لجأت بعض الأنظمة إلى الاستبداد الرقمي من خلال المراقبة المكثّفة والرقابة على الإنترنت ونشر المعلومات المضللة للحد من المعارضة. وهكذا تحوّل هذا الطابع المزدوج للحكامة الرقمية إلى ساحة جديدة لإعادة التفاوض حول العقد الاجتماعي، خصوصًا بين الأجيال الشابة التي تمتلك كفاءة رقمية عالية لكنها منعزلة سياسيًا عن المؤسسات الرسمية.
- **اللامبالاة السياسية والابتكار المدني**: تزايدت اللامبالاة السياسية على مستوى العالم، حيث شهدت نسب المشاركة الانتخابية انخفاضًا ملموسًا. ففي المغرب مثلًا، لم تتجاوز نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات التشريعية لعام 2021 حاجز 50٪، رغم الجهود الرسمية لحثّ المواطنين على المشاركة[11]. ومع ذلك، تبرز إلى جانب هذه اللامبالاة أشكال جديدة من الابتكار المدني، من قبيل مبادرات المساءلة المحلية، والحركات الاحتجاجية اللامركزية، ومنصات الرقابة المجتمعية في المغرب وتونس ولبنان، والتي تؤكد أن محدودية المشاركة ناتجة عن فقدان الثقة في القنوات السياسية التقليدية أكثر من كونها عزوفًا عن الشأن العام.

الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد

إن استمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، و ارتفاع معدلات بطالة الشباب، و ضعف آليات الحماية الاجتماعية، وتقييد المشاركة السياسية في بلدان المنطقة، كلها مؤشرات على أن العقد الاجتماعي الذي تأسس بعد الاستقلال قد تآكلت شرعيته وتراجعت فعاليته.

لقد كشفت انتفاضات 2010-2011 عن هشاشة التسوية القديمة بين الدولة والمجتمع، بينما أسفرت الإصلاحات اللاحقة عن نتائج متباينة، من التجربة الديمقراطية في تونس إلى النموذج التنموي الجديد في المغرب، وصولًا إلى عودة السلطوية أو اندلاع النزاعات في دول أخرى.

9- https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/09/13/climate-change-could-force-216-million-people-to-migrate-within-their-own-countries-by#:~:text=Decisive%20collective%20action%20could%20reduce,the%20least%20to%20its%20causes.

10- https://www.theglobaleconomy.com/rankings/inflation/MENA/#:~:text=Inflation:%20percent%20change%20in%20the,MENA

11- https://www.reuters.com/world/africa/moroccans-vote-parliament-election-under-new-voting-rules-2021-09-08/

وفي الوقت ذاته، تفرض تحديات إضافية، مثل التغير المناخي، والنزاعات المسلحة، والأوبئة، والتقلبات الاقتصادية العالمية،ضغوطًا متزايدة على قدرة الحكومات على الاستجابة لتطلعات المواطنين. وفي هذا الإطار، تتزايد الحاجة إلى عقد اجتماعي-سياسي جديد يحدّد الإطار المنظّم لعلاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع، فضلًا عن القواعد والضوابط التي تؤطر هذه العلاقة وتضمن استدامتها.

يخصّص المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA) النسخة الثانية من "منتدى الرباط للسياسات" لموضوع العقد الاجتماعي، في سياق مؤسسي يتّسم بتراجع مستويات الثقة لدى المواطنين في المؤسسات السياسية.

وتمثّل الدورة السنوية المقبلة فرصةً لفتح نقاش عمومي نقدي حول العوامل التي أدّت إلى تراجع الثقة، كما تهدف إلى تحليل أدوار المؤسسة التشريعية في بلورة عقد اجتماعي جديد يُسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، من خلال تقديم مقاربات بديلة تتجاوز حالة الجمود السياسي الراهن، وتُمهّد لبناء عقد اجتماعي أكثر شمولًا قائم على الثقة والمساءلة المتبادلة.

منتدى الرباط للسياسات 2026

يُعقد منتدى الرباط للسياسات سنويًا باعتباره فضاءً مخصصًا للبحث الأكاديمي والنقاش السياسي، حيث يجمع نخبة من الباحثين وصنّاع القرار من مؤسسات وجامعات مغربية ودولية. ويهدف المنتدى إلى توفير منصة للحوار والتحليل النقدي لقضايا السياسات العمومية وتقييمها، سواء في السياق المغربي أو على الصعيد الدولي.

تتمثل الغاية الأساسية من المنتدى في إرساء حوار أكاديمي نقدي معمّق بين المتخصصين في تحليل السياسات العمومية وصنّاع القرار، من أجل بلورة تشخيص شامل للسياسات العمومية عبر النقد البنّاء واقتراح البدائل العملية والتفكير في حلول واقعية قابلة للتنفيذ. ويُختتم المنتدى بنشر أعماله باللغتين العربية والإنجليزية، وتُوجَّه نتائجه إلى صنّاع القرار والخبراء في المغرب وخارجها.

عدد المشاركين:	50 مشاركًا: (50٪من المغرب،25٪من بلدان المغرب العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،25٪من بلدان أخرى)
لغات المنتدى:	العربية والإنجليزية (مع ترجمة فورية)
الجلسات:	خمس جلسات، مدة كل واحدة ساعة وخمس عشرة دقيقة؛ أربع مداخلات في كل جلسة، مدة كل مداخلة ١٠ دقائق تليها مناقشة وجلسة أسئلة وأجوبة.
دعوة لتقديم الأوراق البحثية:	دعوة مفتوحة لتقديم أوراق سياسات؛ عملية الاختيار تُشرف عليها لجنة علمية ؛ الأوراق المختارة تُعرض في الجلسات وتُنشر لاحقًا.

يسعى المنتدى إلى استكشاف مختلف أبعاد العقد الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويستند في ذلك إلى فرضية أساسية مفادها ضرورة تقييم مستوى انخراط الفاعلين السياسيين والاقتصاديين الرئيسيين، من مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والنقابات والفاعلين الاقتصاديين والنخب الفكرية ومكونات المجتمع المدني، في تجديد العقد الاجتماعي القائم.

ولإرساء نظام مؤسساتي جديد، ينبغي أن تنخرط الأطراف الأساسية في عملية تفاوض ومشاركة فعلية. كما أن النقاش حول العقد الاجتماعي يقتضي مساءلة النموذج الاقتصادي السائد، خصوصًا فيما يتعلق بعدالة النظام الجبائي، وتوزيع الموارد، ودور المنظومة التعليمية في إرساء عقد اجتماعي أكثر صلابة وقدرة على الاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية المتنوعة.

العقد الاجتماعي القديم: تحديد مواطن القصور

يهدف هذا المحور إلى تحديد المرتكزات الأساسية التي قام عليها العقد الاجتماعي القديم، وتحليل الأسباب التي أدّت إلى تعثّره. سيركّز النقاش على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تفسّر فشل هذا النموذج والعوامل السوسيولوجية التي تُبرز قصوره.

ما هو دور البرلمان في صياغة عقد اجتماعي جديد؟

تتطلب إعادة بناء المؤسسات السياسية إرساء مؤسسات ديمقراطية حقيقية ذات تمثيلية فعلية وصلاحيات مضبوطة، وتكريس مبدأ المواطنة كشرط أساسي لأي عقد اجتماعي جديد.

يتناول هذا المحور الدور الحالي للمؤسسة التشريعية في الوساطة بين المواطن والدولة، و يصف وظائفها الراهنة، و يحلل نقاط الضعف في أدائها، كما يناقش الفرص والبدائل الممكنة لتعزيز دور البرلمان في عملية بناء العقد الاجتماعي الجديد وتوسيع مساهمته في بلورة هذا العقد.

العقد الاجتماعي الجديد: ما هي الشروط والمؤهلات المؤسسية؟

يسعى هذا المحور إلى توضيح الأسباب التي تبرز الحاجة إلى تطوير عقد اجتماعي جديد، وتحديد الشروط المسبقة والمضامين والمحتوى المؤسسي لهذا العقد، بالإضافة إلى تحديد الأطراف المعنية به. كما يهدف إلى استشراف فرص إرساء عقد اجتماعي جديد من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي احتمالات صياغة عقد اجتماعي جديد؟
- ما هو دور المواطنين والمجتمع المدني في التفاوض حول هذا العقد؟
- ما هي الآليات المؤسسية والقيم السياسية التي تُسهم في بناء الثقة في المؤسسات أو تحدّ منها؟

الحركات الاجتماعية الجديدة وتجديد العقد الاجتماعي

يتناول هذا المحور التحوّلات التي تقودها الحركات الاجتماعية الناشئة، وخاصة تلك التي يقودها الشباب المتصلون رقميًا، في إعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع وتأثيرها على تجديد العقد الاجتماعي في المغرب ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فمن حركة 20 فبراير إلى تعبئات الجيل الجديد (Gen Z 212)، تطوّرت ديناميات الاحتجاج نحو أشكال لامركزية ومرتكزة على التكنولوجيا تتجاوز الوسطاء التقليديين مثل الأحزاب والنقابات.

وتُعبّر هذه الحركات عن تصاعد المطالب بالعدالة الاجتماعية والمساءلة والإدماج السياسي، بما يضع نموذج الحكامة الحالي موضع تساؤل، ويطرح سؤالًا حول مدى استجابة المؤسسات. وسيناقش هذا المحور كيفية تحويل النشاط الرقمي والحراك الشبابي من احتجاجات عفوية إلى مشاركة بنّاءة تُسهم في إعادة بناء الثقة وإرساء عقد اجتماعي أكثر شمولًا وإنصافًا.

المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)

يُعدّ المعهد المغربي لتحليل السياسات مركزًا مستقلًا للدراسات والأبحاث، أُسِّس من طرف مجموعة من الباحثين المنتمين إلى تخصصات علمية وخلفيات أكاديمية متنوعة.

ويتمثل أحد أهدافه الأساسية في تحليل السياسات العمومية في المغرب وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال مقاربات علمية دقيقة تشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال أبحاثه ودراساته، يسعى المعهد إلى تقديم تحليلات واستشارات مبنية على الأدلة والتحليل الموضوعي لفائدة صنّاع القرار والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافةً إلى مكونات المجتمع المدني، وذلك وفق معايير منهجية صارمة تقوم على الحياد والدقة العلمية في معالجة القضايا العمومية.